

كلمة السيد رئيس اتحاد نقابات النفط في البصرة بالندوة النقاشية التي عقدت يوم الثلاثاء المصادف 2007/2/6 و الخاصة بمناقشة قانون النفط وقانون الاستثمار النفطي

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الحضور
الأخوة الضيوف
الأساتذة الأفاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في البدء في ودي ان أتقدم بالشكر الجزيل الى كافة الأخوة والأخوات المساهمين في هذه الندوة النقاشية الخاصة بقانون النفط العراقي كما أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان الى /جامعة البصرة- مركز دراسات الخليج العربي وبالخصوص الى الأستاذ الفاضل الدكتور جبار الخلفي وزملائه الذين يساهمون وبكل فاعلية في مثل هذه النشاطات أعزائي الأفاضل

اليوم والعراق العزيز يمر في هذه المحنة الكبيرة من تكالب كافة القوات العدائية عليه اذ يتعرض أبناء شعبنا الى الاعتداءات من قبل التكفيريين وأزلام النظام البائد وما هذه الأعمال الى خدمة لإطالة أمد الحرب والاحتلال الذي نجح في جعل العراقيين يتقاتلون فيما بينهم وهذه الطريقة لست جديدة على الأمريكيان وحلفائهم طالما الفوضى تعم البلاد يكون هنالك تعطيل الكثير من مفاصل الحياة

ومن ضمن الأمور التي تريد أمريكا تثبيتها بعد احتلال العراق عسكرياً ولا تريد الرجوع عن أسباب هذه الحرب ولاكتنا نقف عند نقطة واحدة وهي مهمة جداً في نزر الساسة الأمريكيان الذين عبروا المحيطات وخسروا المليارات من الدولارات هو النفط العراقي لذلك نحن في اتحاد نقابات النفط نعتبر هذا هو أهم الأسباب لهذه الحرب العشواء أعزائي الأفاضل

وبعد هذه المقدمة البسيطة نوى ان كثير من المنتفعين يسعون الى التفریط بهذه الثروة الوطنية التي منحها الله سبحانه وتعالى للعراقيين ويريدون ان يقدموا الى أسيادهم هذه الثروة الوطنية التي تحمل العراقيين الكثير بسببها ومع ان هذه الثروة لم تخدم العراقيين لحد هذه الساعة الى أننا نأمل ان تكون نعمة على العراقيين وليس نعمة عليهم ولنرجع قليلاً الى القانون رقم 80 لسنة 1960 الذي حدد بموجبة تحديد مناطق الاستثمار في العراق وكيف كان العراقيون يفكرون في الاستفادة من هذه الثروة الوطنية وجاء امتداد الى القرار اعلاه قرار التأميم الذي بموجبة تم السيطرة الكاملة على النفط العراقي بعد تأميم حصص الشركات الأجنبية

وحدثنا ان دستور العراق الذي صوت عليه أبناء الشعب العراقي في أحلك الظروف الصعبة أشار في المادة (111) منه بان النفط والغاز ملك للشعب العراقي ولكن للأسف الشديد ان هذه المادة دونت في الدستور العراقي وستكون حبراً على ورق فيما إذا طبقت هذه القوانين

المعروضة على البرلمان العراقي ان قانون النفط وقانون الاستثمار النفطي الذي يجوز الى عقود المشاركة في الإنتاج علما ان مثل هذه القوانين لم تطبق في كثير من الدول النفطية وبالذات دول الجوار فلماذا يريد العراقيون تطبيق هذه العقود في العراق مع العلم ان تطبيق مثل هذه القوانين هي سلب لإدارة الحكومة العراقية على أهم ممتلكاتها وعلية نود ان نوضح مايلي

- 1- نوجه رسالتنا هذه الى كافة الأخوة في البرلمان العراقي عند مناقشة قانون النفط وقانون الاستثمار ان يجعلوا العراقيون نصب أعينهم وان يحافظوا على ثورة العراق وعليهم أيضا النظر الى الدول النفطية في الجوار هل طبقت مثل هذه القوانين علما ان علاقة هذه الدول في الشركات النفطية الأجنبية لقوى من العراق
- 2- في حالة الإصرار على سلب أرادة العراقيين من قبل الدعاة للمشاركة في الإنتاج نقول لهم ان التاريخ لن يرحم ممن يتلاعبون في ثروة الشعب ومصيره وستكون لعنة السماء تلاحقهم وغضب العراقيين يلاحقهم
- 3- نحذر وبشدة جميع الشركات الأجنبية والرأسمال الأجنبي المتمثل بالشركات الأمريكية من الدخول الى مواقعنا النفطية بصيغة المشاركة في الإنتاج
- 4- فسح المجال أمام العراقيين في إدارة شؤونهم النفطية وهم قادرون على ذلك لأنهم يملكون الخبرة الميدانية والقدرة الفنية وقد تحدوا الصعاب واثبتوا للعالم اجمع أنهم قادرون على تقديم أفضل الخدمات للعراقيين في مجال الصناعة النفطية وخير دليل على ذلك أبان دخول قوات الاحتلال وبعد تدمير البنية التحتية للقطاع النفطي استطاعوا الكوادر الهندسية والوسطية والعمال في تصعيد واثار الإنتاج من الصفر الى مليونين ومائة ألف برميل وبإمكانيات عراقية خالصة وبدون تدخل المهارات الأجنبية والرأسمال الأجنبي اذا كان العراقيون قادرون ان يصعدوا واثار الإنتاج بالإمكانيات المتاحة اذا على الدولة العراقية تتدارس الموضوع مع الذين تحدوا الصعاب وتأخذ الرأي منهم قبل الخوض في إغراق العراق في بحرا من الظلمات الذين يروجون بان القطاع النفطي لن يتحسن الى بالمشاركة والرأسمال الأجنبي هم واهمون وعليهم إعادة الحسابات لأننا نعلم علم اليقين ان هذه المخططات لاتخدم أبناء الشعب العراقي

أعزائي الأفاضل

نحن لانعتارض أطلاقا على دخول التكنولوجيا الحديثة الى القطاع النفطي لزيادة الإنتاج ونحن نؤمن بذلك ولكن يجب ان يكون بأسلوب يحافظ على هيبة الدولة العراقية وسيادتها على مواردها الطبيعية

وفي الختام القانون بين أيديكم ونحن نراه غير متكامل ولا يلبي طموحات أبناء القطاع النفطي كونه وضع في ظل ظروف غير جيدة واعدادة في عجلة وأننا نعتقد ان هذا القانون هو سياسي أكثر ماهو اقتصادي وفيه مدارات للخواطير محافظة على حساب محافظة وإقليم على حساب إقليم لذلك اطلب من السادة الحضور من المثقفين والأساتذة ومسؤولي الكيانات السياسية الإسهام في المناقشة الجادة لأهمية الموضوع ليتسنى للأخوة في اللجنة التحضيرية

أعداد البيان الختامي الذي يرفع الى أعضاء البرلمان العراقي ورئاسة الجمهورية ورئاسة
الوزراء ونقول اللهم اشهد أنا بلغنا اللهم اشهد أنا بلغنا
وأخيرا اشكر لكم حسن الاستماع والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

حسن جمعه عواد الاسدي

رئيس اتحاد نقابات النفط

السادس من شهر شباط 2007